Strategy
W A T C H

المرصد الاستراتيجي

الاستراتيجية الأمريكية (الزحف بالتدريج) في العراق وسوريا منذ 2011 الى 2016

دراسات وأبحاث

أصدر كرسي Burke في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) تقريراً للمحلل العسكري والإستراتيجي أنتوني كوردسمان بعنوان: "الزحف بالتدريج"، ويشير فيها إلى إستراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم الدولة المتطرف في العراق وسوريا من العام 2011 الى العام 2015، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إلى بناء قدرات أمريكا بصورة تدريجية في العراق وسوريا والعمل على نزع قدرات التنظيم فيما يتعلق بإدارة نمط يشبه الدولة.

وتتضمن ملاحظات كوردسمان على الخطة العسكرية الأمريكية النقاط التالية:

ينبغي على الولايات المتحدة التخلي عن الكرد وأن تدعم السعودية وغيرها من الحلفاء العرب في جهودهم لتشكيل قوات فعالة من فصائل المعارضة

لا زالت هذه الاستراتيجية في طور الزحف ولا زالت تتسم بالتدرج وعدم التماسك

حققت الولايات المتحدة وحلفاؤها بعض المكاسب من خلال العمليات الجوية التي تشنها على تنظيم الدولة وتقديم الإسناد للقوات العراقية وللأكراد وكذلك للفصائل العربية، إلا أن ردة الفعل الأمريكية إزاء التهديدات التي مثلها تنظيم الدولة كانت بطيئة، ويمكن لمس زيادة طفيفة في وتيرة القوة المستخدمة. وفي الوقت نفسه رأت الولايات المتحدة زيادة الانقسام المجتمعي في العراق على أسس طائفية وإثنية، ورأت كيف مثل التدخل الروسي دعماً للأسد مما زاد من فرص بقاءه، في حين فشلت الإدارة الأمريكية في خلق قوات عربية عراقية برية فعالة أو تشكيل تحالف من فصائل المعارضة السورية. كما فشلت الولايات المتحدة في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، ولم تتمكن من التعامل مع حلفاءها العرب في العراق وسوريا.

هل تستطيع الادارة الأمريكية أن تبدأ بداية جدية لحل القضايا الرئيسية بما تبقى لها من وقت فليس هنالك معنى للاستراتيجيات العسكرية إذا لم ضمن سياق استراتيجية أكبر فداعش والأسد هما أعراض وليس المرض نفسه

وتبدو العراق الأن مقسمة طائفياً بين السنة والشيعة، وبين العرب والكرد إثنياً، في حين تبدو جهود الدفع بالمفاوضات وكأنها وسيلة للاستمرار في الحرب الدائرة في سوريا بدلاً من القضاء عليها، ولا يبدو أن الإدارة الأمريكية قد نجحت في إيجاد آلية لتعزيز العلاقات بين العرب والكرد أو بين السنة والشيعة، أو أنها قادرة على تشكيل قوى أمنية فاعلة أو على أساس يمكن أن يحقق الاستقرار في العراق والدفع بأبنائه لتشكيل حكومة يمكن أن تسير باتجاه التعافي والتنمية.

وفي هذه الإطار يتعين على الولايات المتحدة التخلي عن الكرد من جهة، ودعم المملكة العربية السعودية وغيرها من الحلفاء العرب في جهودهم لتشكيل قوات فعالة من فصائل المعارضة من جهة أخرى. قد لا يكون هذا الجهد فعالاً في التعامل مع القوات الموالية للأسد، كما أنه من الواضح أن التحالف العربي يضم اسلاميين متشددين يركزون على إسقاط الأسد أكثر من إقصاء تنظيم الدولة، وتدعمهم في ذلك دول عربية تحول تركيزها الرئيسي إلى الحرب في اليمن في مواجهة مؤيدي إيران هناك.

وبالإضافة إلى التراخي في مسألة رحيل الأسد الذي ارتكب فظائع في حق شعبه؛ أصبحت أهداف أمريكا في رعاية عملية التفاوض بسوريا غير واضحة، وكذلك هو الحال في مسألة تحجيم التدخل الإيراني والروسي في الشأن السوري، حيث مثل تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات واجهة أكثر من كونها مؤسسة فاعلة، حيث تثور تساؤلات حول قدرة الهيئة على تقديم نوع من القيادة السياسية الفاعلة وأخذ دور في الحكومة وضمان ضبط الفصائل المنضوية تحتها لتحقيق الاستقرار بالتعاون مع عناصر مؤيدة للأسد، وكذلك هو الحال بالنسبة للموالين للأسد الذين لا يرغبون في تحقيق أية تسوية سلمية تنهي الحرب وتحقق الاستقرار والتعافي.

لم تحدد الولايات المتحدة أي خطة متكاملة للتعامل مع الحروب في العراق وسوريا أو للتعامل مع التوتر العربي الكردي-التركي، أو التعامل مع تحديات: النفوذ الإيراني، والحضور الروسي، والانقسام الطائفي بين السنة وغيرهم من الطوائف، وكيفية التعافي من الحرب التي نتج عنها ملايين اللاجئين والنازحين، فضلاً عن الضرر الكبير الذي لحق باقتصاد العراق وسوريا، والتغير في الخريطة الديموغرافية والعرقية والطائفية في كلا البلدين.

رأت الولايات المتحدة زيادة الانقسام المجتمعي في العراق على أسس طائفية وإثنية، ورأت كيف مثل التدخل الروسي دعماً للأسد مما زاد من فرص بقاءه

ولم تبين الاستراتيجية الأمريكية كيفية التعامل مع المتطوعين والمقاتلين الداعمين لتنظيم الدولة في البلدين، وهل سيؤدي هزيمة التنظيم إلى إنهاء التطرف الإسلامي في العراق وسوريا وبقية العالم الإسلامي، ولم تكشف الولايات عن أية إستراتيجية ذات مصداقية لجلب الاستقرار والتعافي والنمو، أو إيجاد هيكل سياسي يعالج حالة الانقسام الطائفي والعرقي العميق في كلا البلدين، وليست لدى الولايات المتحدة إستراتيجية واضحة في آليات إلحاق الهزيمة بقوى التطرف الإسلامي حتى وإن نجحت في القضاء على نموذج شبه الدولة لتنظيم "داعش".

للأمانة ليس هنالك خيارات جيدة أو سهلة، والشئ الوحيد المتاح هو اختيار أقل الضررين، وليس هنالك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة تقديمه وسط الاضطرابات الطائفية والقومية التي تجتاح المنطقة في ظل تنامي ضغوط الزيادة السكانية والضعف والفساد الحكومي والحاجة لخلق فرص العمل وتوزيع الثروات.

ويطال الإستراتيجية الأمريكية كثير من النقد المرتكز على النعرات الحزبية أكثر من تقديم الحلول الواقعية، لكن الحقيقة الماثلة أنه هنالك القليل من الشمولية والواقعية، ولازالت الولايات المتحدة عالقة في استراتيجية (الزحف المتدرج) التي يبدو أنها انفعالية وضئيلة ومتأخرة في اقتناص الفرص السانحة.

لم تكشف الولايات عن أية إستراتيجية ذات مصداقية لجلب الاستقرار والتعافي والنمو

التحولات الأمريكية في تدريب القوات البرية ومساعدة الحكومة العراقية والأكراد والقوات القبلية السنية

يمثل إيجاد قوات برية عراقية وسورية فعالة تحدياً كبيراً؛ فقد سعت الولايات المتحدة أن توجد عراقاً مستقراً منذ العام 2003، وساعدت في تنفيذ العمليات في سوريا منذ العام 2012، وعادت للمشاركة في الحرب العراقية منذ العام 2014 ، وبعد عامين من انخراط أمريكا في الحرب في هذين البلدين وبناء قوة عسكرية رئيسية من خلال مهام "التدريب والمساعدة" للقوات الحكومية العراقية وللكرد ولبعض القوى السنية القبلية؛ إلا أن الجهود الأمريكية لم تنجح حتى هذه اللحظة في إقناع الحكومة العراقية بتبني تشريع يسمح بإنشاء حرس وطني يمنح الأكراد والسنة نمطاً من أشكال القوى الأمنية الاتحادية، ولم تتمكن من تحجيم الدور الإيراني في العراق وسوريا أو تحجيم دور المليشيات الشيعية في العراق أو دور حزب الله في سوريا، بل إنها لم تقم سوى بإنشاء جيب كردي سوري شمال سوريا وساعدت بتوسعة مناطق سيطرة أكراد العراق على حساب العرب مما أدى الى توترات جديدة مع تركيا.

قال العقيد Steve Warren المتحدث باسم الحملة الأمريكية لمحاربة تنظيم الدولة في 20 يناير 2016؛ أن الولايات المتحدة قد قامت بتقديم التدريبات الأساسية لنحو 16,715 مقاتلاً وقدمت برامج لآلاف المتدربين في مواضيع تخصصية، كما ساعدت العناصر الرئيسية في القوات العراقية مثل القوات الخاصة والفرقة الثامنة لجعلها أكثر فاعلية في عملية تحرير الرمادي. وتقول المصادر أن عدد منشآت التدريب والاسناد الأمريكية في العراق يتراوح ما بين 12 إلى 15 منشأة برية وجوية وقاعدة مشتركة، وبالنسبة للعمليات الأمريكية المعلن عنها في إعادة بناء وإعادة توليد القوات العراقية والكردية والقبلية فإن أغلبها كان يتم في منشآت تدار من الخلف وليس من خلال الدعم المباشر، كما بذلت الولايات المتحدة جهوداً مماثلة مع الأكراد ومع فصائل المعارضة في سوريا، وهنالك على الأقل قاعدة جوية وتدريبية في مناطق السيطرة الكردية، بالإضافة إلى وجود شبكة من المنشآت الصغيرة في سوريا وفي دول الجوار.

لم تقدم الولايات المتحدة حتى الأن ما يثبت تطور فعالية الجيش العراقي عدا وحدات المهام الخاصة وبعض وحدات الشرطة الاتحادية فالعدد لم يكن يوما مقياسا حقيقيا لتحقيق الفاعلية على مدى التاريخ العسكري فالعالم يركز على قيام الولايات المتحدة إيجاد المزيد من الوحدات القتالية الفعالة وليس العدد الكبير

كما ساعدت الولايات المتحدة القوات الكردية العراقية والسورية بالإضافة إلى عناصر قبلية سنية صغيرة لتحقيق المكاسب على تنظيم الدولة في كل من العراق وسوريا، وتقول التقارير الإعلامية أن الولايات المتحدة تخطط لتوسعة مهام التدريب والإسناد لتقديم الدعم المباشر في العراق بدلاً من الاكتفاء بالدعم من الخلف.

تزايد الشكوك في الالتزام الأمريكي بعد إدارة أوباما

قال وزير الدفاع كارتر خلال جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الكونغرس في الأول من ديسمبر أن الولايات المتحدة سترسل قوات خاصة إلى سوريا تتشكل من خمسين عنصراً للمساعدة في قتال تنظيم الدولة، مؤكداً أن ذلك سيساعد على تعزيز العمليات الاستخباراتية ويزيد فاعلية الضربات الجوية ويساعد القوات المحلية في السيطرة على المناطق الخاضعة لتنظيم الدولة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة قد أضافت قوة تدخل سريع خاصة مما أدى إلى تحسين العمليات الاستخباراتية التي أسهمت في استهداف مناطق التنظيم وضاعفت وتيرة العمل العسكري، حيث سيتم تنفيذ الغارات الجوية بناء على طلب الحكومة العراقية، وستتمكن القوات من شن العمليات في سوريا بصورة أفضل.

وفي الوقت نفسه صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال (دن فورد) في نفس الجلسة :" لم نتمكن حتى الآن من السيطرة على تنظيم الدولة " وهذا يفسر قوله في 24 يناير 2016 أن إدارة أوباما تنوي زيادة عدد قوات التدريب والإسناد التي ستدعم قوات الحكومة العراقية في جهودها لطرد تنظيم الدولة من الموصل. ويرغب القادة العسكريون في زيادة أعداد المتدربين، إلا أنه يتعين توفير التدريب المتخصص بعد إنهاء التأهيل التخصصي بعد إنهاء التدريبات الأساسية في مجالات الطبابة والقنص والاتصالات وغيرها من التخصصات العسكرية من أجل السيطرة على الموصل، ولا تتوفر أرقام دقيقة حول عمليات التدريب تلك، أما بالنسبة لعدد المستشارين العسكريين الأمريكيين فمن المؤكد أن عددهم يقدر بالمئات وليس بالآلاف، وقالت صحيفة النيورك تايمز أن عدد القوات الأمريكية في العراق يبلغ 3700 من القوات النظامية بمن فيهم قوة صغيرة في سوريا، ومن غير المحتمل أن يبلغ العدد 4500 جندي، ولا يشمل ذلك المدنيين والاستخبارات أو الكوادر المدنية المتواجدين في تركيا والأردن ودول الخليج ولا يزال هنالك تركيز على الكم وليس على الكيف وليس هنالك ما يظهر بأن الولايات المتحدة ستقوم بما يجب لإنشاء قوات عراقية فعالة لهزيمة تنظيم "داعش".

ولم تقدم الولايات المتحدة حتى الآن ما يثبت تطور فعالية الجيش العراقي عدا وحدات المهام الخاصة وبعض وحدات الشرطة الاتحادية، فالعدد لم يكن يوماً مقياساً حقيقياً لتحقيق الفاعلية على مدى التاريخ العسكري، فالعالم يركز على قيام الولايات المتحدة إيجاد المزيد من الوحدات القتالية الفعالة وليس العدد الكبير.

ومن خلال دروس التاريخ المستفادة من تجارب الماضي فإن الإشراف وبناء القوات والتدريب من الخلف نادراً ما يسهم في خلق قوات فاعلة، ورغم أن تواجد القوات في المقدمة يعرضها للمخاطر إلا أن ذلك يعتبر ضرورياً لتطوير القادة وتعليمهم التكتيكات والعمليات الحقيقية وتقديم المعلومات الاستخباراتية وتوجيه الدعم الجوي والقيام بالمراجعة وتقديم المعلومات الاستخباراتية عن القادة الفاسدين والفاشلين والمشاكل الداخلية وعدا ذلك فإنه يعتبر مضيعة للإمكانات وسبباً في الفشل.

تخلت الولايات المتحدة عن برنامجها العقيم لتسليح وتدريب "المعتدلين" في شمال سوريا وفي الأردن

يبدو أن الحديث عن زيادة انتشار القوات الخاصة الأمريكية، وما أشار إليه قائد هيئة الأركان المشتركة دن فورد حول نشر المزيد من المستشارين يوحيان بأن الولايات ستقدم الاستشارة بشكل مباشر في مجالات الاستخبارات والقيادة واستخدام القوة الجوية والتكتيكات، لكن تجربة الدعم السابقة كانت قليلة وبعيدة وجاءت متأخرة، مما يطرح يطرح اسئلة جدية حول الاعتماد المستقبلي على إستراتيجية الزحف المتدرج.

التقلبات الأمريكية في قضايا تسليح وتدريب الأكراد وبعض فصائل المعارضة

تخلت الولايات المتحدة عن برنامجها العقيم لتسليح وتدريب "المعتدلين" في شمال سوريا وفي الأردن، وأخذت تتجه في الوقت الحالي نحو الاعتماد على حلفائها العرب الذين يرون في الأسد عدوهم الأول أكثر من تنظيم الدولة، ونجحت هذه الجهود في مجابهة الأسد وحلفائه حتى جاء التدخل الروسي.

وأكد تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز أن السعوديين والأمريكيان قد تقاسموا مهمة تسليح وتدريب المعارضة في عملية أطلقوا عليها اسم: Operation Timber Sycamore فقامت السعودية بتقديم السلاح والمال بينما تولت CIA عمليات تدريب المعتدلين على استخدام الاسلحة الخفيفة مثل الكلاشنكوف AK-47 واستخدام الصواريخ المضادة للدروع، وعندما وافق أوباما على تسليح المعارضة في ربيع العام 2013 فقد كان ذلك محاولة منه لضبط تدفق السلاح القادم من السعوديين والقطرين، حيث تمكن القطريون من تهريب شحنات من مضادات الطائرات الصينية FN-6 من خلال الحدود التركية وكان يقود العملية السعودية الأمير بندر بن سلطان الذي أوعز إلى عملائه بشراء كميات كبيرة من بنادق الكلاشنكوف والذخيرة من أوروبا الشرقية، وقد قامت الاستخبارات المركزية الأمريكية ببعض الترتيبات للمشتريات السعودية بما في ذلك صفقة كبيرة من كرواتيا عام 2012 وفي صيف ذلك العام ضخت دول الخليج المال والسلاح حتى للجماعات المصنفة على أنها إرهابية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب ما قاله مسؤلان أمريكيان بارزان فقد التقى بيترايوس الذي كان وقتها مديراً للاستخبارات المركزية الأمريكية بالقرب من البحر الميت في الأردن بمسؤولين عن بعض أجهزة الاستخبارات الخليجية ووبخهم على إرسال الأسلحة لسوريا دون التنسيق مع ضباط الاستخبارات الأمريكيين في الأردن وتركيا، أما بالنسبة للتنسيق الأمريكي مع الإماراتيين والكويتيين فإن المعلومات والتقارير غير كافية.

فصائل المعارضة السورية منقسمة فيما بينها على نحو عميق

تقول التقديرات أن أعداد فصائل المعارضة السورية تتراوح بين 50 إلى 100 فصيل بين ثوري، وتفتقد هذه الفصائل السلاح الضروري لمجابهة قوات الأسد والطيران الروسي الذي شن أكثر من 6000 طلعة أدت الى تحول ميزان القوى لصالح النظام، وحلفاءه فيما نجحت الولايات المتحدة في إنشاء قوة كردية فاعلة في العراق وتأسيس تحالف عربي-كردي في سوريا لمجابهة تنظيم الدولة حيث يتم الاعتماد على الأكراد لأنهم محفزين أكثر من العرب لقتال تنظيم الدولة بينما يرى العرب أن نظام الأسد هو العدو الأول، ويبادل نظام الأسد الفصائل العربية نفس النظرة حيث يعتبرها أشد خطراً من الأكراد وقد تسبب الدعم الأمريكي للأكراد بزيادة التوترمع الأتراك.

الحملة الجوية الأمريكية

يبدو أن تأثير الحملة الجوية فيه قدر كبير من المبالغة ولي عنق الحقيقة ولا يوجد ما يتثبت مزاعم التحالف بقتل "2500 مقاتل في ديسمبر 2015"

بدأت الحملة الجوية الأمريكية في أغسطس 2014 بعد نجاح تنظيم الدولة بالتقدم في العراق وسوريا، وقد بنت الولايات المتحدة تواجدها الجوي البطيء حتى بات بإمكانها مهاجمة تنظيم الدولة من أعلى هرمها حتى أدنى قواعدها الميدانية، ومهاجمة مصادر تمويلها وبينت عملية الأنبار أهمية سلاح الجو في العملية المرتقبة لاستعادة الموصل وبقية الأنبار، حيث أشارت بي بي سي إلى أن طائرات التحالف قد شنت منذ 31 نوفمبر 2015 نحو 6300 طلعة في العراق و3100 في سوريا، وقالت مصادر القوات الجوية الأمريكية أن قوات التحالف قد شنت نحو 6591 طلعة إسناد ومرافقة عام 2014، في حين شن التحالف عام 2015 نحو 21,113، وبلغ مجموع الطلعات في العامين 2014 و 2015 (27,704) ألف طلعة منها 11,911 استخدمت فيها الذخيرة، وحتى العاشر من يناير 2016 نفذت طائرات الولايات المتحدة والتحالف 9,560 غارة جوية منها 6,341 في العراق و 3,219 في سوريا، وبلغ نصيب الولايات المتحدة وحدها من هذه العمليات 7,390 غارة، منها 4,361 في العراق و 3,029 في سوريا، بينما نفذت بقية دول التحالف 2,170 طلعة في العراق وسوريا. ولا تشمل هذه الاحصائيات 2,247 طلعة تم تنفيذها لأغراض الاستخبارات والاستطلاع والإشراف عام 2014، و9,401 طلعة عام 2015، حيث بلغ مجموع الطلعات الأمريكية 11,648، في حين نفذت قوات التحالف 1,992 طلعة إمداد وإنزال عام 2014 و9,401 طلعة مشابهة عام 2015، ليصبح عدد طلعات الإمداد والإنزال الجوي 11,648، وتشير الإحصاءات إلى أن مجمل عدد الطلعات بلغ 70,990 مما يشكل جهداً جوياً هائلاً.

إلا إنه من الواضح أن تقدير أثر الحملة الجوية فيه قدر كبير من المبالغة ولي عنق الحقيقة، إذ لا يوجد ما يتثبت مزاعم التحالف بقتل: "2500 مقاتل في ديسمبر 2015"، ولا يشكل عرض صور الاستطلاع لبعض جثث المقاتلين قاعدة صحيحة لخسائر العدو. وفي المقابل يبدو أن مزاعم تأثير الغارات الجوية في تقليص إنتاج النفط لتنظيم الدولة من 45 ألف برميل يومياً إلى 34 ألف برميل تبدو معقولة في الحملة التي تم تسميتها Tidal Wave II، لكن لا تزال هذه الادعاءات غير مؤكدة، وتنزع إلى المبالغة، فعلى سبيل المثال صرحت وزارة الدفاع الأمريكية أن طائراتها دمرت أو ألحقت أضراراً بنحو 136 دبابة و368 عربة همفي و906 نقطة تجمع للتنظيم و5,418 مبنى و6221 موقعاً قتالياً و1,170 موقعاً أو منشأة نفطية و6,133 هدفاً متنوعاً وذلك حتى العاشر من يناير 2016. إلا أن هذه الأرقام تعوزها الدقة واستخدام البيانات لبعض المفردات مثل "دمر" و"أعطب"، والتي يمكن أن تعني أي شئ، في حين تبدو كافة الأهداف عدا الدبابات وعربات الهمفي أهدافاً غامضة، وفي الحقيقة فإن 13,260 من هذه الأهداف أو مانسبته (65%) هي في حقيقتها مناطق للأهداف المفترضة التي تم ضربها، ولا تعكس إصابة حقيقة أو نتائج محددة على الأرض.

أما بالنسبة للأسلحة المستخدمة في العمليات؛ فهي أسلحة موجهة ودقيقة، حيث ارتفع عدد القذائف والصواريخ الموجهة التي تم إطلاقها من 269 قذيفة في أغسطس 2014 لتصل إلى 1888 قذيفة في ديسمبر 2014، ثم ازداد العدد ليصل إلى 2823 قذيفة في يوليو 2015، وفي نوفمبر وديسمبر من العام الماضي وصل العدد إلى نحو 3000 قذيفة، وأشارت عدة مصادر إعلامية إلى الدور الحاسم الذي لعبته هذه العمليات الجوية في تحقيق المكاسب بعملية الرمادي.

وقد تحدث الناطق باسم العملية الأمريكية في العراق العقيد Steve Warren عن جهود تدريب وتأمين الدعم العسكري والهندسي والاستشارة التي قدمتها القوات الأمريكية، مستشهداً بتصريح أحد الضباط العراقيين الذي قال أكد أن نحو 80% من الإنجاز الذي تم تحقيقة يعود فضله لغارات قوات التحالف التي دمرت 2500 هدفا منها 70 سيارة مفخخة و300 عربة معادية و800 هيكل و400 نوع مختلف من الأسلحة، مما مكن القوات العراقية من التقدم إلى داخل الرمادي.

لم تظهر إدارة أوباما وجود أي استراتيجية تكلل الجهود الأمريكية بهزيمة تنظيم الدولة وتعمل على اقصاء الأسد لجلب نوع من الاستقرار والوحدة والفدرالية لسوريا والعراق

لكن المصادر أشارت في الوقت نفسه إلى أن تقدم القوات العراقية كان محدوداً بسبب عدم وجود قوات عراقية فاعلة، حيث تعتبر عملية "الزحف بالتدريج" متواضعة في نتائجها، فبالإضافة إلى عمليات التدريب والإسناد والجهد الاستخباراتي؛ بلغت التكلفة الإجمالية للعمليات المتصلة بمحاربة تنظيم الدولة منذ الثامن من أغسطس 2014 نحو 5.53 مليار دولار، لتصل التكلفة اليومية إلى نحو 11 مليون دولار يومياً.

وعلى الرغم من هذه النتائج المتواضعة؛ فإنه لم يتغير شئ منذ الإعلان عن إستراتيجية الزحف المتدرج، وينبغي على الولايات المتحدة معالجة القضايا الكبرى، إذ لا يمكن أن تأتي عملية هزيمة تنظيم الدولة بالكثير من الأمن والاستقرار إذا لم تتم معالجة أسباب التوتر الطائفي والإثني في العراق وسوريا، ولذلك فإنه يتعين القيام بإصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية من أجل تحقيق النمو والتعافي، ولا بد من الاعتراف بأنه ليس هنالك ارتباط بين تحقيق الاستقرار والتعافي وبقاء تنظيم الدولة، فالاستقرار والأمن يتحققان من خلال حل القضايا العالقة التي أدت لهذا الاقتتال الطائفي، ومن الممكن أن يؤدي الاقتتال الذي مر عليه أمد طويل في العراق إلى التقسيم على أساس طائفي بين السنة والشيعة، أو على أساس عرقي بين العرب والكرد، مما يؤدي إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية.

ولا بد من التأكيد على أن العراق بحاجة لما هو أبعد من الدعم العسكري وأبعد من اتخاذ اجراءات مكافحة الفساد أو تعلم أصول الفدرالية، حيث تحتاج البلاد إلى حكومة مركزية تعالج مشاكل الانقسام الطائفي والمحاصصة وتوزيع الثروة النفطية وإجراء إصلاحات اقتصادية في شتى القطاعات لتشجيع وخلق فرص العمل.

وفي هذا السياق فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لم تقم بما يجب للتخطيط، كما أخفق قبلها برنامج الأمم المتحدة UNAMA في أفغانستان، وتبقى الحالة السورية هي الأسوأ من ناحية الاستقرار والتعافي؛ فأكثر من نصف السكان إما نازحون أو لاجئون، ولا شك في أن عدم وجود ثقل سياسي معتدل أو طرف موثوق للقيام بالإدارة الفاعلة وإعادة البناء وإدارة التعافي الاقتصادي، سيسهم في تقسيم البلاد ومضاعفة الفقر فيها.

حيث تنصب الجهود على إيجاد وقف اطلاق نار مشلول ومفاوضات لا تفضي إلى نتيجة دائمة أو مستقرة، ولن تكون هنالك صلة بين هزيمة تنظيم الدولة وحل هذه المشاكل، وعلى الأرجح فلن يأتي التقدم الحقيقي من خارج سوريا، فالأمر يعتمد على مستوى المبادرة والقيادة والتنسيق المنبثق من الداخل لأن المشاكل السورية أخطر بكثير من العراقية، ولن يتم حلها في ظل وجود الأسد، ومن غير المعروف كيف سيتفق الفرقاء السوريون، ومن الفريق الذي سيمتلك القدرة السياسية والاستطاعة لتولي الإدارة والتخطيط لإحياء الأمل، وليس لدى سوريا ثروة نفطية معتبرة يمكن الاتكاء عليها، مما يعني أنها ستكون أكثر حاجة للتخطيط والمساعدة من العراق، ولحد الآن لم تقم إدارة أوباما بتحديد الخيارات المتاحة لمساعدة العراق وسوريا في التعامل مع مشاكلهما، ولم تبذل الجهود الملائمة في إطارالأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية.

لازالت الحرب الأهلية السورية تمثل التهديد الأكبر والأعقد والأسد هو المسؤول عن أزمة اللجوء نتيجة انتقامه من شعبه

هل تفتقد الولايات المتحدة استراتيجية الاستقرار في العام 2016 كما افتقدها في العام 2003؟

لم تفلح إستراتيجية إدارة أوباما حتى الآن في هزيمة تنظيم الدولة أو تنحية الأسد، أو جلب أي نمط من الاستقرار أو الوحدة لسوريا والعراق أو إعادة بنائهما ووضعهما على طريق التطور. ومن المؤكد أنه لا يمكن فرض السلام الدائم من الأعلى أو من الخارج بالقوة، بل يجب أن تحققه حكومات متماسكة مسؤولة عن مواطنيها، كما أنه من غير الممكن تحقيق ذلك من خلال المعالجة الأمنية وحدها، بل يجب ضمان الحرية والكرامة والأمن لكافة المواطنين.

لازالت الحرب الأهلية السورية تمثل التهديد الأكبر والأعقد في المنطقة، وبشار الأسد هو المسؤول عن أزمة اللجوء نتيجة انتقامه من شعبه، في حين تزداد تكلفة هذا الصراع يوماً بعد يوم، وهذا ما عمل وزير الخارجية كيري على معالجته في فيينا الأسبوع الماضي، فهنالك حاجة ملحة لتحقيق انتقال سياسي يضمن وحدة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، ونحن نتشارك مع روسيا الكثير من المصالح في سوريا كهزيمة تنظيم "داعش" وبناء سوريا الجديدة، مما يتطلب عملية انتقال سياسي تفضي لرحيل الأسد لأنه لن يتحقق أي هدف طالما بقي في السلطة، وها قد بقي أحد عشر شهراً على قدوم إدارة أمريكية جديدة، فهل تستطيع الإدارة الأمريكية الحالية أن تبدأ بداية جدية لحل القضايا الرئيسية بما تبقى لها من وقت؟ إذ ليس هنالك معنى للإستراتيجيات العسكرية إذا لم تأت ضمن سياق استراتيجية أكبر علماً بأن داعش والأسد هما أعراض وليسا بالمرض نفسه.